الفصل الثامن

أم المشاكل المزمنة

تعد المشكلة الكردية في تركيا بؤرة صراع طويلة الآن حتى من قبل تأسيس الجمهورية على يد الزعيم كمال أتاتورك عام ١٩٢٣، وقد مثلت إرثًا ثقيلاً موجعًا بالنسبة لحزب العدالة والتنمية عندما تولى السلطة في عام ٢٠٠٢، ومنذ ذلك الحين كانت ولا تزال المشكلة الأخطر والأسوأ بالنسبة لتركيا؛ حيث تتسم بتعقيدات تاريخية واجتماعية وإقليمية يصعب فكها أو الفكاك منها.

والحق أن الحزب تبنى قبل توليه السلطة مقاربة تقوم على النظر إلى أن المشكلة الكردية هي في المقام الأول اقتصادية اجتماعية، وأن التنمية في مناطق جنوب شرق تركيا ستنهي هذه المشكلة. ورغم خطأ هذه المقاربة أو جوهرها الأحادي الذي يتجاهل الأبعاد المركبة للمشكلة السياسية والعرقية والتاريخية والجغرافية، وارتباطها بالمشكلة الأكبر المزمنة وهي وضع الأكراد في الشرق الأوسط، وتحديدًا في كل من سوريا وإيران والعراق بالإضافة إلى تركيا، فإن حكومة حزب العدالة والتنمية لم تطبق الحل الذي طرحته؛ حيث أثبتت الأحداث أنه مجرد وعود كلامية، فلا تنمية تحققت، ولا تحسنًا اقتصاديًا طرأ على أوضاع الأكراد في مناطق جنوب شرق تركيا، بل على النقيض من ذلك شهدت هذه الأوضاع تدهورًا ملحوظًا في ظل حرب استنزاف بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني حصدت عشرات الأرواح، خاصة أن الحزب استفاد من التغيير الذي شهده العراق بتقوية قواعده في المناطق الجبلية في شمال العراق، وإلزام الولايات المتحدة لتركيا بعدم التوغل في الأراضي العراقية لمطاردة متمردي الحزب، واتهام الأحزاب الكردية العراقية بتقديم الدعم المباشر وغير المباشر لمقاتلي الحزب المتمركزين في هذه المناطق.

وقد شهد عام ٢٠٠٦ اضطرابات شعبية في مناطق جنوب شرق تركيا في ظل تزايد الدعم من جانب حزب العمال الكردستاني وزعيمه عبد الله أوجلان الذي يقضي عقوبة السجن مدى الحياة في سجنه بجزيرة إيمرلي التركية.

وعندما نتأمل تعامل القوى السياسية ـ بما فيها الحكومة وحتى وسائل الإعلام التركية ـ مع الاضطرابات نجد أن الحكومة ومعظم الأحزاب اعتبرت أن تركيا أمام مؤامرة دبرها حزب العمال الكردستاني المتمرد لتمزيق البلاد، وأنه يحرك الاحتجاجات العنيفة التي أخذت مظاهر إحراق المباني والحافلات العامة وإلقاء الحجارة على الشرطة، كما اعتبرت أن الحزب يعمد إلى الزج بالأطفال والصبية ليكونوا وقود المصادمات مع قوات الأمن والشرطة، وهو ما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى بينهم؛ مما يعد عاملا لإعادة إنتاج الغضب المحرك للاحتجاجات.

وما دام الأمر ينطوي على مؤامرة، فالطبيعي أمام الحكومة والسلطات هو تبني الحل الأمني بتدخل قوات الأمن والجيش لإنهاء الاضطرابات، وفرض سلطة الدولة، فضلاً عن تعزيز الوجود الأمني في المناطق التي لم تشهد مثل هذه الأضطرابات، وكان من المنطقي أيضًا في إطار تفسير الحكومة لما حدث أن يسارع عبد الله جول نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الذي يترأس اللجنة العليا لمكافحة الإرهاب، إلى الإعلان عن خطة لتعديل القانون الخاص بهذه المكافحة، بحيث يشمل إقامة هيئة عامة تحت الإمرة المباشرة لرئاسة الوزراء لتولي التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة في هذا الشأن، فضلاً عن فرض عقوبات تصل إلى السجن ثلاث سنوات لمن يبدون علنا تأييدهم لحزب العمال الكردستاني المحظور وزعيمه عبد الله أوجلان، كما أن التعديلات تستجيب لمطالب الجيش بالعودة إلى سلطاته القديمة في التعامل مع مرتكبي أعمال العنف ومن يشتبه في ضلوعهم في أعمال إرهابية، والمعنى أن الحل الأمني هو الذي يهيمن على سياسة الحكومة تجاه المشكلة الكردية، وليس الحل الاقتصادي الاجتماعي الذي تبناه الحزب.

ولا بد من الاعتراف بأن هناك حالة من الهيمنة للقومية التركية على الأكراد بمحاولة صهرهم عمدًا في هوية لا ينتمون لها عرقيًا وثقافيًا، وحسب تعبير الكاتب التركي دوغو أرجيل: «فإن الأكراد تعرضوا لحالة إنكار للهوية التي يجدون أنفسهم فيها، رغم أن غالبيتهم تقبل كونهم مواطنين في «الجمهورية التركية»، والمشكلة تكمن في رفض

التيار القومي للاعتراف بهوية ثانوية للأكراد، وهنا نشير إلى ما ذكرناه من قبل عن أن رئاسة الوزراء تنصلت في عام ٢٠٠٥ من تقرير أعدته لجنة لحقوق الإنسان تابعة لها، قالت فيه إن هناك ارتباطًا بين انتهاكات هذه الحقوق ورفض الاعتراف بالهويات الثانوية لبعض المواطنين مثل الأكراد والعلويين، والإصرار على فكرة الهوية الواحدة المقدسة لكل من يحملون جنسية تركيا».

وكما أسلفنا فإن مناطق جنوب شرق تركيا هي الأسوأ من حيث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد حيث يصل معدل البطالة في ديار بكر ـ كبرى مدنها ـ إلى ما يتراوح بين ٤٠ و ٦٠ في المائة حسب بعض التقديرات، وتقدر نسبة الأمية في هذه المناطق بحوالي ٣٥ في المائة، ويرزح سكانها تحت الفقر والحرمان والتهميش. ويرتبط بذلك عدم وفاء الحكومة بوعودها في إقامة مشروعات تنموية هناك، والأسوأ إحجام كبار رجال الأعمال الأكراد عن الاستثمار في محافظاتهم، وتفضيلهم إسطنبول ومحافظات غربي تركيا بسبب الأمان الذي تتمتع به.

كما لا يمكن تجاهل عدم وجود أية جهود جدية للتوصل إلى تسوية سياسية للمشكلة الكردية تشمل حزب العمال الكردستاني، أو تسحب البساط من تحت أقدامه، وتفقده نفوذه في جنوب شرقي تركيا، فضلاً عن الإصرار على الحل العسكري والأمني، رغم أن الظروف المعيشية والجغرافية والإقليمية لا تسمح بانتصار نهائي على المتمردين.

ويجب الاعتراف أيضًا بأن الإصلاحات التي أجرتها الحكومة في إطار مساعي التأهل للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والتي شملت منح الأكراد بعض الحقوق الثقافية ـ مثل التعليم والبث الإعلامي بلغتهم ـ تتم عمليا ببطء شديد، وتجزئة مخلة في بعض الأحيان، مما يفرغها من مضمونها.

وأيّا كان الأمر فلا بد من رؤية جديدة للمشكلة الكردية تتسم بالشمول والموضوعية بدلاً من الاستسلام لمشاعر «التخدير القومي» واللعب على أوتار الحلول المبتسرة؛ لأن الاضطرابات المتكررة ناقوس إنذار خطير مما هو أسوأ، تكون حكومة أردوغان قادرة على المبادرة، طالما هناك من لا يكف عن رفع فزاعة تهديد وحدة البلاد لها في كل الأوقات!

وهنا لا بد من العودة إلى تقرير لجنة رئاسة الوزراء التي رأت أن مجرد وضع مضبطة لانتهاكات حقوق الإنسان، أو وصايا لتجنب هذه الانتهاكات أمر عديم الجدوى ما لم تتم معالجة المفاهيم الأساسية التي تعزز الانتهاكات. . وخلصت إلى أنه قبل الحديث عن حقوق الإنسان، لا بد من العودة إلى مسألة الهوية، ورأت أن مفهوم الهوية الذي تتبناه الجمهورية منذ تأسيسها ينطوي على نوع من القولبة لكل الاتراك دون التمييز بين ما يفرق بينهم مثل العرق والدين والمذهب، أي أننا أمام هوية تلغي ما دونها من هويات كرست مفهوم الدولة القومية، فيما بدا أمرًا مقدسًا على مر السنين، فالمطلوب من الكل أن يكونوا أتراكًا فقط، ولا يوجد شيء اسمه تركي مسلم أو تركي مسيحي أو تركي كردي أو تركي سني أو تركي علوي. . وحسب تفسير ما جاء في التقرير، فإننا أمام هوية أسمى تسحق الهويات الفرعية ولا تسمح لها بالظهور بتاتًا، ومن ثم قادت إلى قمع ثقافي وأيديولوچي في الوقت نفسه؛ لأنها كرست أيضًا مفهوم التركي العلماني كمواطن مثالي تحل فيه قيم الدولة السامية!!

وحسب اللجنة، فإن كثيرًا من انتهاكات حقوق الإنسان خرجت من هذا المفهوم السامي للتركي، بحيث منعت الأقليات العرقية والدينية من التمتع بحقوقها في التعبير عن نفسها بإيجاد نوع من التعددية الثرية داخل الدولة الموحدة، ولا بد من نيل هذه الأقليات لحقوقها، وعند هذه النقطة ابتعد النقاش والجدل عن المفهوم الحقيقي للهوية ليذهب إلى الأطراف بدلاً من الجوهر، لدرجة أن وسائل الأعلام التركية أسمت هذا التقرير تقرير الأقليات، وكأن الهدف منه إحياء نزعات الاختلاف وربما الانفصال لدى الأقليات، وتركزت المخاوف تحديدًا على وضع الأكراد، ومما يحقق هذا التوجه أن التساؤلات اختلطت بمخاوف تاريخية مثل استدعاء معاهدة سيفر عام ١٩٢٠، التي قضت بتقسيم الدولة العثمانية على أيدي القوى العظمى الأوروبية.

وتجدر الإشارة إلى أن المعاهدة أقرت منح الأكراد في تركيا حكمًا ذاتيًا تمهيدًا لاستقلالهم، فضلاً عن اقتطاع أراض ضخمة من الدولة العثمانية، بما فيها مناطق تقع الآن داخل تركيا الحالية وضمها لدول أوروبية. وما أدى إلى استذكار معاهدة سيفر أن الاتحادالأوروبي استخدم تعبير الأقليات ٦٩ مرة في تقرير مفوضيته عام ٢٠٠٥ حول مدى تأهل تركيا لنيل موعد لبدء مفاوضات انضمامها للاتحاد.

وقد أظهرت واقعة محاولة حرق العلم التركي في مدينة مرسين جنوب البلاد خلال الاحتفالات بعيد النوروز عام ٢٠٠٤ وما خلفته من ردود فعل أطال أمد المشكلة الكردية الممتد منذ عشرات السنين، وتبدو مستعصية على التضميد والالتئام.

والواقعة تتمثل في أن مجموعة من الصبية الأكراد قاموا بجر علم تركي على الأرض تمهيدًا لإحراقه أثناء مظاهرات الاحتفال بعيد النوروز الذي يحتفي به الأكراد كثيرًا وكأنه عيد قومي، ويطلقون عليه «العيد المجيد» حيث يطل كل عام مع بداية الربيع، ويعبرون عن البهجة بقدومه، وعلى الرغم من أن أعراقًا أخرى في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تحتفل به، إلا أنه في تركيا يأخذ طابعًا سياسيًا ملفتًا، ويبدو وكأنه تعبير سنوي عن الهوية الكردية، وفي ذلك العام تحديدًا، ومع بدء تطبيق قوانين الانسجام مع الاتحاد الأوروبي اتسعت الاحتفالات بشكل ملفت، وابتعدت السلطات التركية عن أية ممارسات تقيد تحركات وتعبيرات المحتفلين بالنوروز، وحسب الرواية الرسمية فإن شرطيًا تمكن من إنقاذ العلم من أيدي الصبية الذين لا تزيد أعمارهم عن ١٥ عامًا، وقد حصل على مكافأة فورية عبارة عن راتب عام كامل، ولم يثبت حتى كتابة هذه السطور أن هؤلاء الصبية تصرفوا وفقًا لتخطيط مسبق من أية جماعات أو جهات كردية.

وكان منطقيًا أن تكون المؤسسة العسكرية الأسرع والأكثر غضبًا في البيان الذي صدر عن رئاسة أركان الجيش، ولم يكتف بالإدانة الشديدة للواقعة، بل حذر مما وصفه بإساءة فهم صبر المؤسسة العسكرية وعدم تدخلها في التطورات السياسية للبلاد، وأكد أن الجيش الذي ضحى رجاله بدمائهم من أجل هذا العلم مستعد لمزيد من التضحيات حسب نص البيان.

والقراءة الأعمق لموقف الجيش من المشكلة الكردية بشكل عام تقودنا إلى أنه يريد إيصال رسالة محددة مؤداها أن قبوله بالأصلاحات المطلوبة أوروبيًا ـ والتي قادت إلى قدر معقول من الحريات السياسية والثقافية للأكراد، الذين رفضوا بوضوح التوصيف الأوروبي لهم بأنهم أقلية ـ لا يعني أنه أسقط خطوطه الحمر فيما يتصل بما يعتبره تهديدًا لوحدة البلاد وأمنها القومي، مهما بدا مبتعدًا عن الصدام مع النهج الإصلاحي لحكومة حزب العدالة والتنمية، وأن الجيش لا يزال يعتبر نفسه الحارس الأول للجمهورية التي

أسسها الزعيم مصطفى كمال أتاتورك، حيث لا يمكن إغفال أنه كان ضابطًا في الجيش، ووصل إلى أعلى مراتب القيادة فيه، وينظر إليه على أنه الأب الشرعي الأوحد للمؤسسة العسكرية، وللجمهورية أيضًا.

والحق إننا أمام شعور بعدم الثقة متبادل بين الدولة والأكراد الذين بينهم من يرى أن الإصلاحات شكلية، والدليل على ذلك ما يعتبرونه تقييدًا لتنفيذها، فالبث الإذاعي والتليفزيوني بالكردية الذي تقوم به الهيئة التابعة للدولة لا يزيد عن ساعتين أسبوعيًا، والتعليم بلغتهم مقصور على الدورات الخاصة، وليس المدارس أو الجامعات، كما أن أجهزة الأمن لم تغير كثيرًا من ممارساتها ضدهم، بما في ذلك التعذيب، وأشكال أخرى من انتهاكات حقوق الإنسان، وهناك ما يؤجج هذا الإحساس، مثل حادث قتل صبي وأبيه في بلدة كيزل تبة التابعة لمحافظة ماردين جنوب البلاد عام ٢٠٠٤ على أيدي أفراد في الجندرمة، وهي قوات أمن تابعة للجيش دون مبررات مقبولة.

وقد سبق أن تلقت حكومة حزب العدالة والتنمية ضربة بالحكم الذي أصدرته محكمة حقوق الإنسان الأوروبية في عام ٢٠٠٤ بأن محاكمة عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني في عام ١٩٩٩ غير عادلة، وفي كل الأحوال ثمة من يرى أن مضي تركيا في المشروع الأوروبي ستدفع ثمنه فيما يتصل بتقديم تنازلات للأكراد، وقد تعود إلى انفصالهم عن البلاد يوما ما.

وهكذا أثبتت المشكلة الكردية أنها هي والصراع بين الإسلاميين والعلمانيين هما ثنائية الخطر، وبؤرتا الأزمات في تركيا.

وفي لقاء مع كاتب هذه السطور في عام ٢٠٠٤ حذر تونجر باكرهان رئيس حزب ديمقراطية الشعب التركي «دهب» المنحل البالغ من العمر ٣٣ عامًا من أن ذهنية الحظر التي تسيطر على البعض في تركيا تجعل الانفصال خطرًا حقيقيًا. رفض أن ينفي باكرهان وجود اتصالات مع حزب العمال الكردستاني المتمرد، وطالب بعفو عام شامل عن أعضائه، وبتنمية اقتصادية حقيقية في مناطق جنوب شرق تركيا، حيث تعيش الأقلية الكردية من أجل الوصول إلى حل نهائي وجذري لمشكلة الأكراد.

وهو يقول بالنص:

«نحن ننظر بشكل إيجابي إلى التعديلات القانونية التي تستجيب لمطالب الشعب،

غير أن هذه التعديلات تبقى حبرا على ورق مهما يكن حجمها، ولا ننكر أنها تستجيب لمطالب الأكراد، لكن ما نراه أمر نظري بحت، ولا نعرف ما الهدف من هذه الإصلاحات، هل تقديم صورة معينة للرأي العام العالمي عن تركيا، أو صورة لوسائل الأعلام العالمية؟! لا ندري، لكن المطلوب بشكل جدي وحقيقي هو إجراء تعديلات على الدستور نفسه، وليس القوانين النابعة منه، ودون ذلك لا يمكن تنفيذ مجموعات الإصلاحات التي أقرها البرلمان».

وحسب تعبير باكرهان فإنه من المؤسف أن أشياء تصدرعن مؤسسات الدولة ومحاكمها وجهاتها التنفيذية مناقضة تمامًا للتعديلات القانونية والإصلاحات التي أجراها البرلمان.

ويضيف باكرهان: «على سبيل المثال فقد تم إجراء تعديل قانوني يسمح للأكراد بإطلاق أسماء كردية على أبنائهم، لكن عندما يذهب الأب إلى السجل المدني لتسمية ابنه بأحد هذه الأسماء يرفض الموظفون ذلك قائلين إنها أسماء إرهابيين على الرغم من أن القانون يعطي الحق للأب في أي اسم يختاره»!

ومن المعتقد أن رئيس الأركان الحالي الجنرال يشار بويك أنت المتشدد تجاه الأكراد سيدفع باتجاه تعميق مفهوم الحل الأمني، وقد كان بويك أنت بطلاً لحادثة شهيرة في نوفمبر عام ٢٠٠٥ عندما اتهم بالوقوف وراء تفجير متجر لبيع الأدوات الكتابية كان صاحبه عضوًا في حزب العمال الكردستاني، وأسفر الحادث عن مصرع شخص وإصابة ٤ آخرين وقد تبين أن الجيش والأجهزة الأمنية وراء الحادث بهدف تلطيخ صورة حزب العمال الكردستاني.

وقد يعوق موقف الجيش من المشكلة الكردية أي توجه للحكومة نحو حلها سياسيًا في إطار صفقة محتملة مع حزب المجتمع الديمقراطي الذي يمثل الأكراد حاليًا، رغم أن أردوغان أبدى مرونة كبيرة بهذا الشأن، واعترف في سابقة تاريخية بوجود مشكلة كردية في البلاد؛ مما أثار ضجة كبيرة في الأوساط العلمانية المتشددة في صيف عام ٢٠٠٥.

***